

Distr.
GENERAL

A/54/723
S/2000/55
27 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٦٠ من جدول الأعمال
التدابير الرامية إلى القضاء على
الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أود الإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ الموجهة إليكم من الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة (A/54/655-S/1999/1220).

إن هذه الرسالة المعتادة ليس من شأنها سوى حجب حقيقة مؤداها أن حكومة لبنان مسؤولة
مسؤولية مباشرة عن الحالة القابلة للاشتعال على طول الحدود الجنوبية، وأنها تواصل رفض الوسائل
المتاحة لحل النزاع.

وفي واقع الأمر، وحتى في الوقت الذي يجري فيه قطع خطوات هامة صوب التوصل إلى تسوية
سلمية في الشرق الأوسط، فإن لبنان لا يزال يدعم علانية حملة من الرعب موجهة ضد دولة المجاورة، في
الوقت الذي يؤيد فيه معارضه أي اتفاق للسلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لبنان يرفض الاستجابة لدعوات
إسرائيل المتكررة بالتفاوض بشأن حل لإعادة السلام والأمن على طول حدودنا المشتركة، وبخاصة تنفيذ
قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨. وعلى مدى قرابة عامين، منذ توجيه هذه
الدعوة، فإن لبنان آخر، بخلاف من ذلك، أن يسمح باستمرار النزاع وارتفاع عدد الخسائر البشرية. ولذلك، فإن
لبنان نفسه هو الذي يقف وراء إدامه النزاع.

وأود أن أشير إلى إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا
لميثاق الأمم المتحدة، الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر
١٩٧٠، والذي ينص على أن السيادة تنطوي على مسؤولية عدم السماح بتنظيم وارتكاب الأعمال الإرهابية
في إقليم أي بلد أو السماح بانطلاقها منه.

والسياسات التي يتبعها لبنان تتعارض بصورة مباشرة مع هذا الحكم. فالمنظمات التي تعمل على التراب اللبناني تمارس علانية العمليات الإرهابية ضد إسرائيل المجاورة، ولا يقوم لبنان باتخاذ أي إجراءات لمنع هذه العمليات أو الحد منها. ولقد أوضحت هذه المنظمات أن معارضتها موجهة لوجود دولة إسرائيل ذاته. وكما صرّح مؤخراً الشيخ حسن نصر الله، الأمين العام لمليشيات حزب الله التي يوجد مقرها في لبنان، فإنه "ليس هناك من حل للنزاع في المنطقة إلا بزوال إسرائيل" (واشنطن بوست، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠). وبالمثل، فإن قائد جماعة الجهاد الإسلامي في لبنان وصف المنطقة بأنها "جبهة مفتوحة من أجل تحرير فلسطين"، وأضاف قائلاً "إن هناك نطاقاً واسعاً من المقاومة يخدم مشروع الجهاد الإسلامي والذي يسعى إلى تدمير الكيان الصهيوني" (الحياة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩).

إن هذه المواقف تدحض مزاعم المسؤولين اللبنانيين بأن هذه الجماعات إنما تقوم بمجرد أعمال "مقاومة" (A/53/878-S/1999/333)، وتبيّن، في الواقع، أن هذه "المقاومة" إنما هي موجهة إلى وجود إسرائيل كلية. ومع ذلك فإن لبنان لم يفعل شيئاً من شأنه حل هذه المنظمات أو نزع سلاحها وهو ما يتنافى مع القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) ومع القواعد الدولية. بل على العكس من ذلك، يتبنّى رئيس وزراء لبنان ما تقوم به هذه المنظمات من "جهاد" وبما يُسمى "مقاومة" (صوت لبنان، ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٩). وفي حين تسعى إسرائيل وأخرون لتحقيق تسوية للنزاع عن طريق المفاوضات، يساند لبنان علانية معارضي السلام: فقد تبني حزب الله، وغيره اسمه إلى "المقاومة الوطنية اللبنانية" (A/53/878-S/1999/333)، التي يتمثل موقفها في أن "التسويات السلمية لن تغير الواقع، وأن إسرائيل هي العدو ولن تكون قط جاراً أو دولة" (الشيخ حسن نصر الله، واشنطن بوست، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠).

إن إقرار لبنان لهذا الموقف يتفق مع رفضه المستمر التوصل إلى حل للنزاع عن طريق المفاوضات. ومن الجدير بالذكر أن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) يدعو ليس فحسب إلى انسحاب القوات الإسرائيلية، ولكن يدعوه أيضاً إلى استعادة السلم والأمن وعودة السلطة الفعلية في المنطقة إلى يد حكومة لبنان. وإن الرغبة المعلنة من قبل حكومة لبنان باستئناف هيكيل إرهابي كبير الحجم، والسماح بتعزيزه بشكل منتظم، وتأييد ما يقوم به من عمليات ضد بلد مجاور، هو أمر يتنافى تماماً مع البنددين الآخرين من القرار.

وفضلاً عن رفض لبنان التفاوض وصولاً إلى تسوية سلمية، فإن ما ينتهي من سياسات لا يترك أمام إسرائيل من خيار سوى ممارسة حقها السيادي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي، ومع ذلك، تدعى إسرائيل من جديد حكومة لبنان لأن تبدأ في التفاوض وصولاً إلى تسوية تستهدف استعادة السلم والأمن على طول حدودنا المشتركة.

وأغدو ممتناً إذا عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٦٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا لانكري
السفير
الممثل الدائم
